

مساهمة القطاع الخاص في دعم سياسة التشغيل في الجزائر

The contribution of the private sector in supporting the employment policy in Algeria

عبد الحاكم عطوات *

Abdelhakem Ataowat

المدرسة العليا للأساتذة ورقلة - الجزائر -

Higher Normal School of Ouargla -Algeria-

ataowt@gmail.com

تاريخ الاستلام

Submission date
16/07/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date
08/09/2024

تاريخ النشر

Publication date
01/10/2024

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى توضيح دور القطاع الخاص في سياسة التشغيل في الجزائر، كون القطاع الخاص يعتبر أهم أداة اقتصادية للقضاء على البطالة، كما نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة سيورة القطاع الخاص في الجزائر موازاة مع سوق الشغل وتماشيا مع متطلبات كل مرحلة، كما سنسلط الضوء على التشريعات والقوانين المنظمة له، بالإضافة الى معرفة المؤسسات التي تدعم القطاع الخاص في الجزائر، وهل استطاع حقا ان يساهم في امتصاص البطالة. وايضاح أهم العقبات التي تقف في طريق تشجيع القطاع الخاص في الجزائر، وكيف يمكن تجاوز هذه العقبات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص؛ سياسة التشغيل؛ البطالة؛ الجزائر؛ المؤسسات المالية؛ اليد العاملة.

Abstract:

This research paper aims to clarify the role of the private sector in employment policy in Algeria, considering that the private sector is the most important economic tool for eliminating unemployment. Through this research paper, we also aim to understand the progression of the private sector in Algeria in parallel with the job market and by the requirements of each stage. Additionally, we will highlight the legislation and laws regulating it, as well as identify the institutions that support the private sector in Algeria and determine whether it has indeed contributed to reducing unemployment. Furthermore, we will elucidate the major

* المؤلف المراسل

obstacles that hinder the encouragement of the private sector in Algeria and explore ways to overcome these obstacles.

key words: private sector; employment policy; unemployment; Algeria; financial institutions; workforce

مقدمة:

يحتل القطاع الخاص مكانة جد مهمة في المنظومة الاقتصادية للدول، كونه يعتبر المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في الدول الرأسمالية، فهو يوفر رؤوس الأموال لترقية الاستثمارات وتحريك مناخ الأعمال، زيادة على كل هذه الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص تبرز أهميته في توفير فرص الشغل كأولوية قصوى في السياسة العامة للدولة، فمشاكل البطالة لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية سلبية على الدولة، لذلك تسعى هذه الأخيرة دائما الى توفير مناخ استثماري يشجع القطاع الخاص لكي يمتص هذه البطالة ويساهم في دعم سياسة التشغيل. والجزائر كغيرها من دول العالم السائرة في طريق النمو عانت كثيرا من مشاكل البطالة في وسط الشباب، وذلك نظرا للظروف التاريخية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها منذ الاستقلال والى يومنا هذا على كل المستويات، بالإضافة الى الخيار الاشتراكي التي تبنته الدول آنذاك صعب من إمكانية وجود قطاع خاص يتماشى بوتيرة واحدة مع القطاع العام، فاستحوذت الدولة على وسائل الملكية الاقتصادية جعل القطاع العام هو الذي يقود العملية الاقتصادية في البلاد، لكن بعد الافتتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر أواخر الثمانينات وبداية التحول نحو النظام الرأسمالي، بدأت تظهر النصوص القانونية التي تشجع الاستثمار في القطاع الخاص وبدأ يلعب هذا الأخير دورا كبيرا في امتصاص البطالة والمساهمة في دفع سياسة التشغيل ولو بوتيرة ضعيفة كونه حديث التجربة.

بناء على ما سبق جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

* ما مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم سياسة التشغيل بالجزائر؟

وتندرج تحت اشكالتنا هذه مجموعة من الأسئلة الفرعية

* ماهي مراحل تطور القطاع الخاص موازنة مع سوق الشغل بالجزائر؟

* ما هو حجم استيعاب القطاع الخاص لليد العاملة بالجزائر؟

* ماهي الاليات الداعمة للقطاع الخاص بالجزائر؟

* ماهي عراقيل القطاع الخاص في الجزائر؟ وكيف يمكن القضاء عليها؟

وللاجابة على هذه الإشكالية انطلقت من الفرضيات التالية:

* شهدت الجزائر بروز القطاع الخاص بشكل ملحوظ منذ اعلان الانفتاح الاقتصادي وفتح باب الاستثمار.

* يساهم القطاع الخاص بالجزائر مساهمة فعالة في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، رغم معاناته من الكثير من العراقيل.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كون الدراسة تسعى الى وصف وتحليل العلاقة بين القطاع الخاص وسياسة التشغيل وفق مقارنة علمية رقمية، وكذا استعمال أداة المقارنة لمعرفة تطور القطاع الخاص مقارنة بسوق الشغل في الجزائر من مرحلة الى أخرى.

وقد قسمت الدراسة هذه الى مبحثين، وكل مبحث يضم مجموعة من المطالب والفروع

- المبحث الأول: مفهوم للقطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر

- المبحث الثاني: آليات ترقية القطاع الخاص بغرض دعم سوق التشغيل بالجزائر

المبحث الأول:

مفهوم للقطاع الخاص وسياسة التشغيل

يعتبر القطاع الخاص الشريان المحرك للاقتصاد في دول العالم المتقدم، كونه يستحوذ على أغلب المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول ويستحوذ على جل الاستثمارات، كما يشغل النسبة الأعلى من سكان هذه الدول حسب الاحصائيات العالمية، فتوجه العالم نحو الاقتصاد الحر الرأسمالي بعد نهاية الحرب الباردة جعل الدولة تنسب من الحياة الاقتصادية بشكل تدريجي وتقلص من نسبة العمالة في القطاع العام باعتباره قطاع مكلف ولا يحقق أرباح، يعالج هذا المبحث مفهوم القطاع الخاص وأهميته، وتوضيح العلاقة بين القطاع الخاص وسياسة التشغيل وأهمية القطاع الخاص في تجسيد سياسة التشغيل وخلق مناصب عمل.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

تختلف معظم الدراسات والأبحاث الأكاديمية في تقديم مفهوم دقيق للقطاع الخاص بحكم ارتباطه بالعديد من المصطلحات مثل: الملكية الخاصة، المصلحة الخاصة وغيرها من المصطلحات المشابهة، كما هو الحال في جميع الدراسات العلمية، وخاصة تلك المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وفي هذه الدراسة لا بد أولاً من التمييز بين هذه المصطلحات، وتعكس التعريفات اختلافات فكرية، وبناء على ما سبق سنتطرق الى بعض التعريفات للقطاع الخاص.

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

تباينت تعريفات القطاع الخاص العديد بتباين زاويا النظر الذي ينظر منها كل كاتب أو مفكر أو المدرسة التي ينتمي إليها ومن هذه التعريفات تعرف الموسوعة الاقتصادية القطاع الخاص بأنه "جزء من الاقتصاد الوطني الذي تسييره مؤسسات الأشخاص أو رجال المال أو الشركات ذات الأسهم¹. كما تعرفه موسوعة المصطلحات الاقتصادية بأنه: " جزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة² "

ويعرف معجم المصطلحات الاجتماعية القطاع الخاص بالعبرة التالية: " إذا نشأ القطاع العام فان نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص"³. أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية فتعرفه: "القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، و بالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي "⁴.

الفرع الثاني: أهمية القطاع الخاص

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تنمية وتطور الدول في العالم، حيث شهدت دول العام المتقدم عملية تحول كبيرة للمؤسسات والمراكز التي تسيورها الحكومة الى القطاع الخاص، وذلك لإمكانية القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وخلق بدائل متنوعة في طرائق التسيير الإداري وفي زيادة الأرباح المالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وقد مرت كثير من شعوب العالم عند انطلاق ثوراتها في تأميم المؤسسات والشركات الخاصة إلى أملاك الدولة في مرحلة بداية تأسيس الدول الجديدة واستمرت هذه الدول في السيطرة على معظم المؤسسات وإداراتها حتى ظهرت مشكلات في الإدارة الحكومية وضعف الأداء الاقتصادي مع تمتع كثير من الدول بالمواد الأولية والصناعية الكافية لتطورها، لذلك بدأت بعض الدول في عملية التخصيص ونقل وإشراك القطاع الخاص بالملكية الجزئية المتدرجة أو النقل الكامل مع وجود مساهمة للدولة للرقابة⁵.

وتنوع أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الاقتصادات العالمية، من حقيقة توجه جميع الحكومات إلى تفويض دفع عجلة التنمية لمؤسسات

القطاع الخاص، حيث أصبح دور الدولة يقتصر على سن التشريعات والنصوص القانونية التي تضمن توفير بيئة جذابة لعمل القطاع الخاص، بعيداً عن العراقيل البيروقراطية التي عادة ما تقف عائقاً أمام قدرة القطاع الخاص على تقديم خدمة أفضل والمساهمة في دفع عجلة التنمية في المجتمع.

يساهم تشجيع القطاع الخاص على مساهمة فاعلة في إدارة الاقتصاد، حيث يقوم بدور كبير في مجابهة التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية والناشئة على حد سواء، والمرتبطة بتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ويدعم توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين والقضاء على البطالة التي تعاني منها الدول، والتي تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدولة وتخلق مشاكل اجتماعية وأمنية كالقفر والجريمة المنظمة⁶.

الفرع الثالث: دوافع وأسباب التوجه للقطاع الخاص

يعتبر مستوى الأداء غير الكافي للمؤسسات القطاع العام من أهم الدوافع والأسباب التي أدت بالدول إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص وجعله شريكاً رئيسياً في رفع نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، ويمكن أن نلخص أهم هذه الأسباب في:⁷

1_ قدرة القطاع الخاص على تقديم إدارة أفضل وأكثر كفاءة تساهم في الاقتصاد من خلال ترشيد الموارد وتحسين أداء المؤسسات، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيف عبئ المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع المربحة وتوزيع الممتلكات بين المواطنين.

2_ خلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار، وتوفير قنوات مناسبة للتمويل.

3_ قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الانتاجية والصرامة في العمل.

4_ تخفيف الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها.

5_ تضائل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيات الحديثة في العملية الانتاجية.

6_ الخسائر الكبيرة التي تتكبدها مؤسسات القطاع العام، والتي تؤثر بشكل ملموس في عجز الموازنة، بالإضافة الى ان استثماراتها تحقق عوائد متدنية أو سالبة في بعض الاحيان.

وانطلاقات من الأهمية التي يكتسبها الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص تلجأ الحكومات المتعددة الى إعطاء أهمية كبيرة في سياستها التشغيلية لهذا القطاع وعلى اعتبار أن سياسة

التشغيل إحدى أهم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان إذ لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية لكون الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل ووضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين الى سوق العمل.

المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل

تعد مشكلة البطالة ظاهرة عالمية وهي تأخذ في البلاد النامية طابعاً شديداً الخطورة ليس فقط لأنها تمس فئات معينة كالمتعلمين والشباب، بل لأنها تطرح إشكالية حول جدوى الاستثمار المتزايد في التعليم وتكوين رأس المال البشري، وبالأخص في ظل فشل محاولات توثيق الصلة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل لأسباب تتعلق بهاذين الجانبين معاً. مما عزز التوجه إلى صياغة سياسات تشغيل وعدم الاكتفاء بتخطيط القوى العاملة بمختلف منهجياته.

الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل بأنها: " سياسة تشمل كامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المتعمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل انسان، وكذلك تكيف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج". وتعرف سياسة التشغيل بأنها: "مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الاطراف(الحكومة، أصحاب الاعمال، العمال) الهادفة الى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما انها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية"⁸ كما يشير مفهوم سياسة التشغيل الى "مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في الأداء والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق"⁹ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتعرف سياسة التشغيل بأنها "مجمل الوسائل المعتمدة لإعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكيف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"¹⁰

الفرع الثاني: الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل

يعتبر تعدد أوجه سياسة التشغيل هي الركيزة الأساسية والمحور التي يدور في فلكه موضوع التشغيل في ظل وجود وجه ذو طابع اجتماعي ووجه آخر ذو طابع اقتصادي ووجه آخر متعلق بالطابع التنظيمي والهيكلية وما إلى ذلك من الأوجه المتعددة ونذكر منها:

أ / **البعد الاقتصادي:** يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

ب / **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتمهيش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها أنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.¹¹

ج / **الأبعاد التنظيمية والهيكلية:** وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:¹²

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية،
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط،
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية،
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل،
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل،
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات،
- عصنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم،

- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل.

المبحث الثاني: آليات ترقية القطاع الخاص بغرض دعم سوق التشغيل بالجزائر

يعتبر القطاع الخاص أهم قطاع يخلق مناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى إلا أنه في الجزائر بقي ضعيف النمو مقارنة بدول أخرى وذلك لوجود العديد من العراقيل والمعوقات نوضح أغلبها لاحقاً، ولذلك يتطلب الأمر العمل وبذل الجهود على كل المستويات للنهوض به من أجل خلق مناصب شغل وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر

مر القطاع الخاص في الجزائر بمراحل تحول كثيرة وذلك كون الجزائر لم تتبنى الخيار الاقتصادي المبني على السوق الحر إلا بعد موجة الإصلاحات التي شهدتها نهاية الثمانيات، لذلك لم يظهر تأثيره على سياسة التشغيل إلا مع بداية التسعينات أين أصبح القطاع الخاص يحتل مكانة في المنظومة الاقتصادية للجزائر وساهم بشكل مقبول في خلق مناصب الشغل، وسنحاول التعرف أكثر تفاصيل في هذا المطلب

الفرع الأول: مراحل تطور القطاع الخاص بالموازاة مع سوق الشغل في الجزائر

مر القطاع الخاص الجزائري بمراحل ومحطات عديدة ارتبطت بالسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال ويمكن ان نقسم هذه المراحل الى:

أ / مرحلة ما قبل الثمانينات: تم الاعتماد في هذه المرحلة في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي على ما تستثمره الدولة أي أن عملية التنمية برمتها كانت تقع على عاتق الدولة، حيث غلبت على هذه المرحلة طبيعة التسيير الاشتراكي والتي قادت فيه الدولة عملية البناء والتسيير لمختلف الأنشطة الاقتصادية وعمليات التنمية برعاية القطاع العام او ما يسمى بالمؤسسات العمومية، وفي هذه المرحلة لم يجد القطاع الخاص اي اهتمام من طرف الدولة وذلك للمبدأ الايديولوجي التي تبنته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، حيث ونظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار، وكذا الطابع الاجتماعي الاشتراكي الذي تبنته الدولة كخيار اقتصادي وتوجه سياسي له أسبابه التاريخية همشت الدولة القطاع الخاص الذي يلائم النظام الرأسمالي.

ب / مرحلة الثمانينات وما بعدها: تعتبر هذه المرحلة من المحطات التاريخية في الجزائر، وذلك لبداية التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدولة، فانهيار أسعار البترول وعجز القطاع العام على احتواء اليد العاملة وانتشار البطالة أحدث أزمة اجتماعية

واقتصادية خالقة شهدت انفجارا للوضع الاجتماعي بأحداث أكتوبر 1988، كل هذا أدى بالسلطات السياسية في البلاد الى تبني اصلاحات سياسية واقتصادية تتماشى ومتطلبات النظام الدولي، ومن هذه الاصلاحات إدراج القطاع الخاص كشريك في العملية التنموية. أسفرت سياسة الخصوصية التي نص عليها المرسوم 95-22 كونها سياسة تعتمد الى تحويل ونقل تسيير المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص مع المحافظة على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج أو نقلها الى المسير الخاص، وقد أثرت هذه العملية بشكل كبير على سياسة التشغيل في الجزائر، حيث أدى ذلك الى تخليص بعض المؤسسات من الفائض العمالي والذي يسبب لها عجز، وهذا ما يدخل في دائر العملية الاصلاحيات للخروج من عباءة التسيير الاشتراكي لمؤسسات الدولة.

ج / مرحلة التسعينات: بالرغم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و الأمنية التي عاشها المجتمع الجزائري في تلك الفترة الا ان القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة والمتوسطة بدأ في النشاط وارتكزت اغلب نشاطاته في :

- الصناعات النسيجية بـ 211 مؤسسة
 - الصناعات الغذائية بـ 175 مؤسسة
 - الصناعات المعدنية بـ 132 مؤسسة
 - صناعة الخشب والفلين والورق بـ 126 مؤسسة.
- ظلت مساهمة القطاع الخاص خلال هذه الفترة تحت تأثير الأوضاع الداخلية المتردية للجزائر، غير ان نشاطه عرف زيادة على مستوى تعداد المؤسسات وحجم اليد العاملة نتيجة تشجيع الدولة لهذا القطاع من خلال النصوص القانونية والتشريعات الصادرة بالأخص في مجال الاستثمار حيث سنت الحكومة قانون الاستثمار سنة 1993 ودعم القطاع الخاص بالمرسوم رقم 95-22 المتضمن خصوصية المؤسسات العمومية.¹³

د / مرحلة الألفية الثالثة: تميزت بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الاصلاحات والبرامج الاقتصادية قصد زيادة النمو الاقتصادي وامتصاص أكبر قدر من البطالة خصوص في ظل الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد ، وقد كان للقطاع الخاص حجم معتبر من هاته الاصلاحات نظرا لقدرته على المساهمة في النمو والتشغيل، ومن بين أهم هاته البرامج البرنامج الخماسي الأول (برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004) ثم البرنامج الخماسي الثاني

(برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009) وقد ساهمت هذه البرامج بامتصاص البطالة فقد سمحت بإنشاء 728500 منصب شغل 62% مناصب دائمة حيث انخفضت البطالة من 28.46% سنة 2001 الى 26% سنة 2002 الى 17.7% سنة 2004¹⁴.

الفرع الثاني: استيعاب القطاع الخاص لليد العاملة حسب آخر الاحصائيات

كشفت نتائج المسح الذي قدمها الديوان الوطني للإحصاء أواخر سنة 2013م عن عدد العمال في الجزائر، حيث بلغ 10.788.000 عامل، يمثل القطاع الخاص منه نسبة 59.8 بالمئة موزعة على قطاعات البناء والأشغال العمومية، الصناعة، والفلاحة.

الجدول (1): توزيع فئة السكان المشتغلين في الجزائر - سبتمبر 2016م

قطاع النشاط	الجنس	الإناث		الذكور		المجموع	
عمومي		62.1	1.188.000	35.5	3.167.000	40.2	4.355.000
خاص - مختلط		37.9	724.000	64.5	5.766.000	59.8	6.490.000
المجموع		100	1.912.000	100	8.933.000	100	10.845.000

Source: ONS (2016) : Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016, n763, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.04.

كما كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مراد زمالي في كلمته الافتتاحية للورشة التدريبية القطرية حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل المنعقدة بالجزائر خلال الفترة بين 6-8 مايو 2018 أن القطاع الخاص يوفر 63% من مناصب الشغل بالجزائر، مؤكدا تواجد 30 وكالة خاصة للوساطة في مجال التوظيف¹⁵، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن القطاع الخاص في الجزائر يشغل 6.95 مليون عامل أي 63% من إجمالي العمالة في البلاد، أما القطاع العام فيستوعب حوالي 4.09 مليون عامل أي 37% من السكان المشتغلين والذين يقدر عددهم بـ 11.048 مليون عامل. وحسب دراسة مسحية أجراها الديوان في أبريل 2017 حول وضعية سوق العمل خلصت الدراسة الى أن إجمالي العمال والمقدر عددهم بـ 11.048 مليون عامل منهم 9.073 مليون رجل بنسبة 82.1% و 1.975 مليون امرأة بنسبة 17.9%، كما تشير بيانات الديوان إلى أن ما يقرب من 7 من أصل 10 عمال هم أجراء في القطاع الخاص بنسبة 69.6%، علما بأن هذه النسبة أعلى في الوسط النسائي حيث تقدر بـ 75.3% لكون العنصر النسوي يتركز بشكل كبير في القطاع العام حيث يمتص 57.4% من مجموع القوى العاملة النسائية مقارنة بنسبة 42.6% في القطاع

الخاص. وفيما يتعلق بتوزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط تظهر نفس البيانات أن المجالات الأكثر تشغيلا في الجزائر هي الواردة في الجدول التالي¹⁵:

الجدول رقم (2): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط في الجزائر سنة 2017م

قطاع التشغيل	عدد العمال/مليون	النسبة المئوية	الملاحظة
البناء	1,9 مليون عامل	17,2%	
الوظائف العمومي باستثناء قطاع الصحة	1.73 مليون عامل	15.7%	
التجارة	1.71 مليون عامل	15.5%	
الصحة والنشاط الاجتماعي	1.56 مليون عامل	14.1%	
الصناعات التحويلية	1.33 مليون عامل	12%	
الفلاحة	1.14 مليون عامل	10.4%	
الخدمات الأخرى	0.819 مليون عامل	7.4%	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

المطلب الثاني: تقييم أداء القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل في الجزائر

ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على مجموعة من الهيئات التي أسست قصد إدماج الشباب البطال في سوق العمل، هذه الأجهزة ذات التوجه الخاص تساعد الشباب في خلق مؤسسات ناشئة تدعم الاقتصاد الوطني وتقلص من التوجه نحو القطاع العام الذي لم يعد قادر على استيعاب اليد العاملة، سنحاول في هذا المطلب التعرف على هذه الأجهزة ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن في سوق الشغل وماهي العراقيل التي تواجهها، وكيف يمكن تجاوزها.

الفرع الأول: الهيئات الداعمة للقطاع الخاص وتشغيل الشباب في الجزائر

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: هي هيئة وطنية أنشأت طبقا للمادة 16 من المرسوم رقم 96-14 المؤرخ في 25 جوان 1996 والمتعلق بقانون المالية التكميلي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاء الوكالة لدعم وتشغيل الشباب كهيئة ذات طابع خاص يسيرها المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتعلق بإنشاء الوكالة وتحديد¹⁶.

تمنح الوكالة مجموعة من الامتيازات للمؤسسات الخاصة وتساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتقدم لهم بعض الاعانات لتحقيق أهدافهم من جملتها¹⁷:
أ / الاعانات المالية وتكون في شكل قروض بدون فوائد او قروض مخفضة الفائدة.

ب/ ائانات في اشكال التمويل الخاص الذي يكون فيه راس مال المؤسسة ملكا كليا لصاحبه وتساوم الوكالة في انشاء المؤسسة من خلال تقديمها الاائانات الجبائية والشبه الجبائية والتمويل الثنائي يكون فيه جزء من راس مال المؤسسة لصاحبه والجزء الاخر قرض بدون فائدة من الوكالة والتمويل الثلاثي يقدم فيه البنك قرض بدون فائدة بالإضافة لرأس مال صحاب المؤسسة وقرض الوكالة.

الجدول رقم (3): الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مناصب العمل المستحدثة	22685	31418	57812	60132	92682	129203
نسبة المساهمة في التشغيل الكلي %	0.26%	0.34%	0.61%	0.62%	0.96%	1.27%

المصدر: موقع الوكالة: www.ansej.org.dz

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري¹⁸.

تتولى الوكالة في مجال الاستثمار وبالتصال مع الإدارات والهيئات المعنية المهام التالية¹⁹:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين واعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمة الشبايبك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

الجدول رقم (4): الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مناصب الشغل	17581	30463	51345	51812	30425	23462	24806	8150

المصدر: فاطمة بوسالم، نضال يدروج، سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة

البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، سبتمبر 2017م

الملاحظ على الجدول عملية تذبذب في عدد المناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويرجع هذا الى ارتباط تمويل هذه الوكالة بالنفقات العامة للدولة والتي بدورها تتأثر بالعديد من المعطيات الاقتصادية الأخرى مما يجعل المشاريع المستحدثة في إطار هذه الوكالات مؤقتة ولا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: استحدثت هذه الوكالة بهدف محاربة الفقر والتمهيش ومساعدة الفئات الهشة عن طريق دعم التشغيل الذاتي، وتشجيع العمل الحر، أنشأت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والضمان الاجتماعي، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال التشغيل ومحاربة البطالة عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وتستهدف هذه الوكالة الفئات السكانية البطالة التي بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة مهما كان سنهم، لاسيما النساء الماكثات في البيت، ويعتبر القرض المصغر الممنوح من طرف هذه الوكالة سلفة بنكية موجهة لتشجيع التشغيل الذاتي وتطوير الحرف الصغيرة والتقليص من البطالة.²⁰

الجدول رقم (5): حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

سنة النشاط	قطاع النشاط							مجموع المناصب المنشأة	عدد الملفات الممولة
	فلاحة	صناعات جد صغيرة	بناء واشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	صيد		
2015	11246	54005	10764	25911	22428	1658	158	128152	84101
2016	3131	12248	3686	7197	5025	688	70	32045	21363
2017									
2018									

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد انطلق نشاطه فعليا في 2004/03/14.

يتولى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في إنشاء المؤسسات وتوسيعها وكذا تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة.

ويهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديد هيكلها، تشجيع الاستثمار المحلي من أجل زيادته وتنويعه والتقليص من الاستيراد، كذلك يهدف إلى خلق فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة.

إن الضمانات المقدمة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدساهمت في خلق 33098 منصب شغل.²¹

الفرع الثاني: معوقات نمو القطاع الخاص في الجزائر

بالرغم من الأهمية البالغة الذي يكتسبها القطاع الخاص في الجزائر، وبرغم الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومات المتعاقبة في الجزائر لتحسين بيئة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال سن القوانين وتقديم التسهيلات الضريبية، إلا أن التصنيفات الدولية المتعلقة بجاذبية الاستثمار تشير إلى وجود العديد من العراقيل والمعوقات التي تعوق جذب المستثمرين الأجانب وتثبط عزيمة المستثمرين الجزائريين. من بين هذه العراقيل:

أ / **كلفة التمويل وضعف المنظومة البنكية:** تُعد المنظومة البنكية الركيزة الأساسية في حركة الأموال وتمويل المشاريع الاقتصادية. ونظرًا لأن 70% من البنوك الجزائرية مملوكة للدولة، فإنها تكون مقيدة بإجراءات صارمة وقرارات مركزية. من ناحية أخرى، فإن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر لا تتجاوز 12%، في حين تتجاوز هذه النسبة بكثير في الدول المجاورة، حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس.

ب / **مشكل عدم توفر المعلومات والبيانات:** يعاني القطاع الخاص في الجزائر من مشكل عدم وجود قاعدة بيانات رقمية تشجع على الاستثمار على أسس اقتصادية واضحة، مما يؤدي بصاحب الاستثمار الخوف من عدم الجدوى أو تنوع النشاط، كما أن عدم معرفة تطورات الإنتاج والطلب السوقي ومستويات الأسعار والتقلبات الاقتصادية تصعب على صاحب الاستثمار تحديد سياسة الإنتاج وطرق التسويق ومتطلباته فيعزف عن المغامرة.

ج / **العراقيل الإدارية والتنظيمية:** ويمكن أن نذكر في هذا المجال العديد من العراقيل التي يعرفها القطاع الخاص أهمها:

- **تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء أي مشروع:** أظهرت الدراسات أن إنشاء مشروع خاص في الجزائر يتطلب المرور بـ 14 إجراء، مما يستغرق على الأقل 24 يومًا، بينما يحتاج نفس المشروع في تونس إلى 10 إجراءات و11 يومًا فقط لإتمام الإجراءات.

- **هشاشة البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين:** تشير دراسة أجرتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شملت عدة مؤسسات في 12 ولاية جزائرية، إلى انعدام الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف والصرف الصحي في مواقع استثماراتهم، مما يزيد من تكلفة الإنتاج.

- **مشاكل الحصول على العقار الصناعي:** تشير الدراسات إلى توقف العديد من الاستثمارات المهمة بسبب المشاكل المتعلقة بالعقار المخصص للنشاط الصناعي، إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار العقار نتيجة المضاربة، وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية في هذا الشأن.

- **الفساد المالي والإداري:** تُعد ظاهرة الفساد مشكلة عالمية تؤثر سلبًا على الأداء الحكومي وفقًا للمؤشر العالمي للفساد، وصُنفت الجزائر في المراتب المتأخرة، حيث جاءت في المرتبة 112 من أصل 180 دولة لعام 2018. كما أشارت دراسة للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن رؤساء الشركات الخاصة يضطرون إلى دفع رشاي تصل إلى 7% من رقم أعمالهم لتسريع معاملاتهم الإدارية.

- **نقص اليد العاملة الفنية:** يعاني القطاع الخاص من نقص اليد العاملة الفنية المؤهلة وذلك بسبب تراجع المنظومة التعليمية وعدم ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل وتماشيا مع الثورة التكنولوجية العالمية، مما يؤدي إلى نقص الاستثمار الأجنبي في سوق العمل الجزائري.

- **نشاط القطاع الموازي والسوق السوداء:** تؤكد الإحصائيات الرسمية في الجزائر أن 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية يسيطر عليها الناشطون في السوق الموازية. وقد أرجعت دراسة للبنك الدولي ذلك إلى التساهل الحكومي في معالجة هذا الملف، مما يزيد من معاناة المستثمرين الخواص الذين يعملون في إطار القانون، ويتحملون أعباء الضرائب والرسوم والجمركة والرقابة والإيجار، في مقابل المنافسة غير الشرعية.²²

الفرع الثالث: آليات ترقية القطاع الخاص في الجزائر

يؤكد الخبراء أنه يجب التركيز على ثلاثة مستويات والعمل عليها في سبيل ترقية

القطاع الخاص في الجزائر:

أ / **المستوى الأول:** يتعلق بإجراءات جانب العرض، تحتاج الجزائر إلى تحسين جودة التعليم المهني والتدريب والتكوين. ينبغي إدراج مكونات من التعليم المهني ضمن التعليم العام، والعمل على إشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج، والمساهمة في تمويل برامج التدريب المهني، ويجب أيضًا تعزيز الارتباط بين المهارات المكتسبة وفرص التوظيف في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير التدريب السابق للتوظيف لضمان تلبية مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي العمل الجدد.

ب / المستوى الثاني: يتعلق بإجراءات جانب الطلب، يتطلب الأمر إضفاء مزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل، مثل تعديل سياسات تحديد الأجور وعمليات التسريح، بالإضافة إلى تقليل تكلفة توظيف الملحقين الجدد بسوق العمل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الحوافز المناسبة لمؤسسات القطاع الخاص وتوسيع برامج التشغيل لتشمل الشباب العاملين في القطاع غير المنظم.

ج / المستوى الثالث: يتعلق بإجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق، يجب العمل على التقييم المستمر لتجنب التداخل في أهداف وأدوار المؤسسات المسؤولة عن برامج التشغيل، وتعزيز التنسيق فيما بينها وتحسين فعاليتها. وبالتالي يُعنى القطاع الخاص بلعب دور محوري في الاستثمار والتشغيل من خلال:

* فتح مكاتب توظيف وخدمات البحث عن العمل في القطاع الخاص، التي أصبحت من أكثر الوسائل نجاحاً في مساعدة الباحثين عن العمل على الحصول على وظائف دائمة في هذا القطاع.

* مشاركة القطاع الخاص في برامج ومشاريع التنمية التي تنفذها الأمم المتحدة، كما هو الحال في دول العالم المتقدم، وتنوع قاعدة الاستثمار لتشمل القطاعات التنموية المهمة مثل التعليم والبحث العلمي والتطوير الثقافي والذكاء الاصطناعي.

* تبديل ذهنية القطاع الخاص ليصبح معنياً باستثمار رأس المال بدلاً من اقتناص الفرص، ليكون حضوره الاجتماعي موازياً لحضوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتهي إليه الجميع.

* حذف الاختلاف في المزايا الوظيفية مقارنة بما يقدمه القطاع العام (مثل استقرار الأجور) لجذب العاملين والحد من البطالة (الاستقرار الوظيفي).

الخاتمة:

شكلت التحولات العديدة التي عرفتها سياسة التشغيل في الجزائر، بسبب التوجه الاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع نهاية الثمانينات وما نتج عنه من تسريح العديد من العمال من القطاع العام، مما أدى إلى خوصصة العديد من مؤسسات القطاع العام، وكذا التغير الذي حصل على الكثافة السكانية ومختلف التأثيرات على المستوى الداخلي والخارجي كالأحداث السياسية على الصعيد الوطني والعالمي وما يتبعه من أزمات اقتصادية وانخفاض في أسعار النفط، ولدت هذه التغيرات علاقة تأثير وتأثر بين القطاع الخاص وسياسة التشغيل، فكما توفرت الظروف التي تشجع القطاع الخاص وتوفير له بيئة عمل سلمية، أثر ذلك بشكل إيجابي

على سوق العمل وزادت الحاجة الى اليد العاملة وبالتالي القضاء على البطالة، أما في حال غياب مناخ الاستثمار وزيادة العراقيل الإدارية والقانونية التي لا تشجع القطاع الخاص حيث كان لذلك تأثير سلبي على سوق الشغل وزادت نسب البطالة مما ينعكس بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

إن التوجه الجديد للجزائر بعد سنة 1990م، والذي يسعى لبناء اقتصاد يقوم على دعائم السوق الحر والانسحاب التدريجي للدولة، وكذا المنظومة التشريعية وما تضمنته من أسس وضمانات تشجع القطاع الخاص وتعطيه حيوية مكنته من رفع مساهمته في نسبة الاستثمار الخاص وتقديم قيمة مضافة للإنتاج المحلي، زيادة على رفع ديناميكيته في جميع المجالات والأنشطة، لكن مع كل هذا لا تزال مساهمته في الاقتصاد الوطني غير فعالة بالشكل المطلوب او المتوقع منه، حيث لم تتجاوز مساهمته في تكوين القيمة المضافة 50 بالمئة، اما في مجال التشغيل وهو حجر الزاوية في دراستنا هذه فلا تزال مساهمته ضعيفة في الجزائر مقارنة بدول العالم، فقد بينت الدراسة أن نجاح القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل والمساهمة في تدعيم سياسة التشغيل يستوجب توفير المناخ المناسب ونخص بالذكر البيئة المؤسسية التي تلعب دور مهم في تشجيع الاستثمار

إنّ القطاع الخاص يمثل قوة حيوية ومحركاً أساسياً في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إنه ليس فقط شريكاً في عملية النمو الاقتصادي، بل يشكل أيضاً عاملاً رئيسياً في تعزيز الابتكار وتوجيه التقنيات نحو مسارات مستدامة. يسهم القطاع الخاص في خلق فرص العمل، ويعزز التوظيف ويسهم في تطوير المهارات، ما يدفع باتجاه تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وعلى هذا الأساس يتضح أن القطاع الخاص يعتبر القاطرة الرئيسية للتنمية وخلق مناصب الشغل، لكن لن يكون ذلك الا باتخاذ مجموعة إجراءات منها:

- إيجاد إطار تشريعي مناسب ومحفز ومنظم لعمل القطاع الخاص يشجع على الاستثمار ويخلق جو تنافسي.

- خلق بيئة عمل سليمة خالية من جميع التعقيدات التنظيمية والبيروقراطية التي تعطل تشجيع القطاع الخاص.

- تنظيم القطاع المصرفي المالي والبنكي وجعله مستقل عن أي ضغوطات وأكراهات سياسية التي تتدخل في توجهات الاقتصاد، وترهن عملية الاستثمار من طرف ارباب العمل في القطاع الخاص.
 - تعديل البرامج التعليمية بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل لتوفير اليد العاملة المؤهلة لتلبية لمطلبات واحتياجات القطاع الخاص.
 - ضمان استقرار السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية والتي توفر مناخ عمل مناسب يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.
- الهوامش:**

- 1- رحامي زينب، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2015، ص 10
- 2- عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1995، ص 203
- 3- سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس علوم تجارية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2013/2014، ص 49.50
- 4- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة لبنان، 1987، ص 684
- 5- حامد السيف، اهمية ودور القطاع الخاص في تقدم الدول، جريدة الشاهد، 2013/03/27، الكويت، <http://alshahedkw.com>
- 6- طلعت زكي حافظ، القطاع الخاص واقتصاديات الشرق الاوسط، مقال الكتروني في موقع العربية، 2013/12/05، www.alarabiya.net
- 7- كمال جمال ابو سخيخة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي، مذكرة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية غزة فلسطين، 2015، ص 77

- 8- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، الطبعة الثانية، 115، ص 02
- 9 Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL, "Economie du Travail", Armand colin, Paris, 1990, p 123.
- 10- سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس علوم تجارية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2013/2014، ص 49
- 11- احمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الوطني حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر 27/26 أفريل 2009
- 12- سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، مرجع سابق 2014، ص 49
- 13- رشيد زرواتي، مهدي عوارم، القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 22 مارس 2017، جامعة برج بوعريش، الجزائر، ص 108.109
- 14- ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013/2014، ص 124/123
- 15- زين العابدين معو، مبروك ساحلي، سياسة التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11/ جوان / 2014، ص 158.159
- 16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 03 جادى الثانية 1422، 22 اوت 2001
- 17- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة: المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الانسانية، العدد 111، قسنطينة الجزائر، 1999، ص 90
- 18 الموقع الرسمي لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التاريخ 2019/01/08
WWW.ANDI.DZ،
- 19 المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها.
- 20- ليندة كحل الراس ، مرجع سابق، ص 83

- 21- ساسي فاطمة، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص " دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 137-139
- 22- عبد الرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2010/2009 ص ص 323/319